

دعوى

القرار رقم (VJ-2021-1079)

ال الصادر في الدعوى رقم (V-2020-33306)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

القيمة المضافة في محافظة جدة

المفاتيح:

الغرامات الناتجة عن إعادة التقييم النهائي للفترة الضريبية - عدم قبول الدعوى شكلاً لفوات المدة النظامية للاعتراض

الملخص:

طالبة المدعية بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الغرامات الناتجة عن إعادة التقييم النهائي للفترة الضريبية المتعلقة بالربع الرابع لعام ٢٠١٨م - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخطار، وأن غياب المدعية في أي جلسة تبلغ بها في الموعد المحدد لنظرها دون عذر قبله الدائرة يترتب عليه شطب الدعوى - ثبت للدائرة أن المدعية لم تحضر الجلسة رغم ثبوت تبلغها تبليغاً نظامياً - ولما كانت الدعوى صالحة للفصل فيها وفقاً لنظام المرافعات الشرعية طالبت الهيئة بالفصل في الدعوى بموجب ذلك: عدم قبول الدعوى- اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية

المستند:

- المادة (٢/٣) من قواعد وإجراءات عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلة والسلام على رسول الله، وآلـه وصحبه ومن والـه؛ وبعد:

في يوم الخميس بتاريخ ٢١/٤/٢٠٢١م، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، المنشأة بموجب نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٤٥٠/١/١٥) بتاريخ ١٤٣٩هـ، والمشكولة بموجب الأمر الملكي رقم (٦٥٤٧٤) وتاريخ ٢٣/٤/١٤٣٩هـ وذلك للنظر في الدعوى المقامة

من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بالرقم المشار إليه أعلاه وتاريخ ٢٠/٣٠/١٢٠.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن شركة ... التجارية، سجل تجاري رقم (...), تقدمت من خلال ..., هوية وطنية رقم (...), بصفته الممثل النظامي للشركة المدعية، بلائحة دعوى تضمنت الاعتراض على قرار المدعي عليها بفرض الغرامات الناتجة عن إعادة التقييم النهائي للفترة الضريبية المتعلقة بالربع الرابع لعام ٢٠١٨م، وطالبت بإلغاء الغرامات.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها دفعت بالآتي: «أولاً من الناحية الشكلية: تاريخ صدور قرار الهيئة ٢٩-٢٠٠١م، تاريخ التعديل لدى الأمانة العامة ٢٠٢٠م، نصت الفقرة (٢) من المادة (٣) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية على أنه: «يصبح قرار الهيئة محدثاً وغير قابل للاعتراض عليه أمام أي جهة أخرى في الحالات الآتية: (٢) إذا لم يقم المكلف دعوى التظلم أمام لجنة الفصل أو لم يطلب إحالة اعتراضه إلى اللجنة الداخلية لفرض التسوية خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ تبليغه بالقرار الصادر من الهيئة برفض اعتراضه...» وحيث أن الإشعار بقرار الهيئة بفرض الغرامات الناتجة عن قبول طلب المراجعة على إجراء الهيئة بإعادة تقييم الإقرار الضريبي صدر بتاريخ ٢٩-٢٠٠١م، وتاريخ تظلم المدعي أمام لجنة الفصل هو ٢٠٠١-٢٠٢٠م، ليكون فارق عدد الأيام بين تاريخ الإشعار وتاريخ التظلم أكثر من ثلاثين يوماً وعليه وبمضي المدة النظامية لقبول التظلم من الناحية الشكلية يضحي القرار الطعين محدثاً بمضي المدة وغير قابل للطعن فيه. ثانياً: الطلبات: عدم قبول الدعوى شكلاً.

وفي يوم الخميس بتاريخ ١٠/٦/٢٠٢١م، افتتحت الجلسة للدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، والمنعقة عبر الاتصال المرئي، للنظر في الدعوى المقامة من ... التجارية ضد المدعي عليها، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر (...)(سعوي الجنسية) بموجب هوية وطنية رقم (...) بصفته ممثلاً للهيئة العامة للزكاة والدخل بموجب خطاب التفویض رقم ١٤٤١/٥/١٩ وتاريخ (...). وكيل المحافظ للشؤون القانونية، وحيث تغييت المدعية عن الحضور دون عذر تقبله الدائرة، وبسؤال ممثل المدعي عليها عن رد أجاب: وفقاً بما ورد في لائحة الرد والتمسك بما ورد فيها وطلب عدم قبول الدعوى شكلاً لمخالفة المدعي لأحكام المادة ٢ من قواعد عمل وإجراءات لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية. وبعد فحص الدائرة لكافة المستندات المرفقة بملف الدعوى، ودراسة دفع المدعي عليها الشكلي، ولصلاحية الدعوى للفصل فيها وفقاً لأحكام المادة ٢٠ من قواعد عمل وإجراءات لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية. وبناء عليه قررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة، تمهداً لإصدار القرار.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٠/١) بتاريخ ١٤٢٥/١٠/١هـ وتعديلاته ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث **الشكل**، ولما كانت المدعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرار المدعي عليها بفرض الغرامات الناتجة عن إعادة التقييم النهائي للفترة الضريبية المتعلقة بالربع الرابع لعام ٢٠٢٠م، وحيث أن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، واستناداً لما نصت عليه الفقرة (٢) من المادة (٣) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية على أنه «يصبح قرار الهيئة ملحاً وغير قابل للاعتراض عليه أمام أي جهة أخرى في الحالات الآتية: - إذا لم يُقم المكلف دعوى التظلم أمام لجنة الفصل أو لم يطلب إحالته اعتراضه إلى اللجنة الداخلية لغرض التسوية خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ تبليغه بالقرار الصادر من الهيئة برفض اعتراضه، أو من مضي مدة (تسعين) يوماً من تاريخ تقديم اعتراضه لديها على القرار دون البت فيه»؛ وحيث أنه من الثابت بأن المدعية تقدمت بالدعوى أمام الأمانة العامة للجان الضريبية بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠٢٠م، وبلغت بقرار المراجعة بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠٢٠م، عليه فإن الدعوى تم تقديمها بعد فوات المدة النظامية.

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- عدم سماع الدعوى لفوات المدة النظامية، ولمخالفة المدعي لأحكام المادة (٣) من قواعد عمل واجراءات لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد حددت الدائرة ثلاثة أيام يوماً موعداً لتسليم نسخة القرار، وللدائرة أن تمدد موعد التسلیم لثلاثين يوماً أخرى حسبما تراه، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه خلال (٣٠) يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسليمها، وفي حال عدم تقديم الاعتراض يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة.

وصل الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.